تحت الضغط العالي

■ قيس قاسم العجرش

استجواب أعمى

لا أعرف لماذا يجب أن يكون التعرض الإعلامي لموضوعة الاستجواب موضوعياً للغاية، وملتزماً للغاية بحذافير القانون والدقة وتوخي الحذر ودقيقاً للغاية في وقت لا يخضع الاستجواب ذاته إلى هذه الشروط بأي شكل كان.

المطلوب الآن من جميع وسائل الإعلام أن تكون ماسكة بميزان للذهب حين تتعامل مع النضوحات المعلوماتية التي تخرج من جولات الاستجواب في وقت تطوح به السلطة التنفيذية والتشريعية بكل آليات وحيثيات الاستجواب الذي هو حق قانوني ودستوري للنائب عن الشعب.

يجب علينا كصحافة أن ننتظر اللحظة التي تحتم على المسؤول أن يأتي مرغماً إلى مجلس النواب كي تسمح سعادته بأن يزف لنا بعض الأرقام.

عتمة معلوماتية لم يسبق لأحد من البلدان أن مرّ بها لأننا في حوض غير مسبوق للفساد.

كم من وزير هدد بمقاضاة من يستجوبوه وكم من مسؤول تنفيذي امتنع بالأصل عن الحضور وتبجح بإهمال طلبات استجوابه.

أحدهم قال قبل أشهر قليلة إنه سيلقي القبض على القاضي الذي أصدر مذكرة قضائية لاستقدامه، الآخر طار وركب الجو قبل أن يضحك على اللجنة البرلمانية التي صرحت بضرورة استجوابه.

مرة أخرى نقع في المفارقة الكونية التي تقتضي أن يعترف الجميع بالفساد دون أن يكون لنا القدرة على النطق باسم مفسد واحد أو تشخيص ظله حتى.

مرة أخرى يكون لدينا فساد بلا مفسدين، تبخروا أو طاروا أو لجأوا إلى دول تعصمهم من كل شيء ويبقى لدينا فقط التصريحات والتناطحات الكلامية التي يجيدها هؤلاء الذين لا قدرة لهم على إتمام (العركة) مع الفساد.

لنا أن نستوقف أنفسنا ونسأل، إما أن الفساد قد كبر وتورم إلى الدرجة التي تمكن معها من تكميم الأفواه حتى في البرلمان وإما إننا نتخيل فقط الأرقام المليارية التي تدور في الصحافة دون أن يكون لنا الحق في أن (نتخيل) تحولها الى واقع ملموس على أرض العراق.

المليارات اليوم هي كالطيور التي تحط هنا وهناك لكنها تبقى طائرة محلقة بعيدة عن ان تطولها شباك الناس كي تنتفع بها، هي تسقط فقط في حجر صيادين مهرة تمكنوا أولاً من (صيد) مناصبهم وثانياً من خداعنا مراراً وتكراراً بألا فساد في العراق، لنا فقط أن نحلم بما يمكن أن تنفذه هذه المليارات في حال نزلت من تحليقها.

لم يبق إلا أن تكتب أمانة بغداد على أحجار أرصفتها الممزقة مراراً بأنها أنزه المؤسسات والعبرة في القول لا في الفعل أما ما نراه من خرائب بغدادية ومدينة ترابية لا تعيش فيها الطيور ومشاريع لا تعيش أكثر من عمر شتلات الزهور التي تحتويها.. مبارك لبغداد بأمانتها ومبارك لها بمشاريعها حين تكتمل.. فقط بانتظار أن تكتمل.

الاعتداء على سيدة معصوبة العينين بين أيدي الجهات العليا

تُوصل التسجيل إلى وزارة الداخلية ولجنة الأمن والدفاع

السلطات المتخصصة تعد الصحيفة بإجراء تحقيق سريع في الخرق

تابعت (المدى) تطوّرات الأحداث التي حصلت إثر انتشار تسجيل فيديوي لسيدة بدت معصوبة العينين في احد مراكز الشرطة تتعرض لتعذيب جسدي ونفسي قاس، وحصلت الصحيفة على وعود من الجهات الرسمية في وزارة الداخلية والبرلمان بتقصّي الحادثة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين فيها وهم عناصر ينتسبون إلى وزارة الداخلية، حسب التسجيل.

حاكم الزاملي

حيدر الملا

احمد الخفاجي

□ بغداد/ المدى-خاص

محافظة واسط استبعدت أن تكون الحادثة قد حصلت في احد مراكزها، وقال نائب رئيس المحافظة حيدر محمد في تصريح لـ(المدى) أمس، "علمنا بهذه الحادثة بعد انتشارها عبر أجهزة النقال وفتحنا تحقيقا بشأنه واتصلنا بالجهات ذات العلاقة في المحافظة وتبين لنا أن العائلة من سكنة المحافظة"، ولكنه أكد "أن الاعتداء في مركز شرطة خارج المحافظة". ورفض محمد تحديد المحافظة التي جرى فيها الانتهاك وقال "بعد أن تأكدنا انه خارج مدينتنا غلقنا التحقيق لأن الأمر لا يعنينا إنما خاضع لسلطة محلية أخرى".

وخلص نائب رئيس مجلس المحافظة إلى "أن الذي عرض هذا التسجيل عبر شبكة المعلومات كان ينوي الإساءة إلى محافظتنا بالإشارة إلى أن الانتهاك حصل فيها ولكن التحقيقات أثبتت عكس ذلك".

وزارة الداخلية من جانبها نفت علمها بالقضية، وأرسلت إلى (المدى) احد مراتبها لتسلم (التصوير)، وأكدت أنها سترسل وبعد الاطلاع على التسجيل، لجنة تحقيقية لتقصي الحقائق وتسجيل المخالفات.

وقال وكيل وزارة الداخلية الفريق احمد الخفاجي، المسؤول عن رقابة إجراءات التحقيق، "نخشى أن تكون مثل هذه التسجيلات مفبركة ولكننا دائما ما نطلع على أماكن الاحتجاز وتصلنا تقارير في حال حدوث أي خرق للقانون أو تجاوز على حقوق الإنسان". الخفاجي في تصريح لـ(المدى) أوضح "لم اطلع على التسجيل ولكني سأدقق فيه بعد أن أتسلمه من صحيفتكم وفي حال تأكدي انه صحيح وغير مفبرك سأوعز في اليوم التالي بإرسال لجنة تقصي حقائق من الوزارة للاطلاع على مكان الحادث والتأكد منه وسيتم محاسبة المقصرين وفقاً للقانون".

وفي سياق متصل تفاعلت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب وبشكل كبير مع ما عرضته (المدى) أمس، وأكدت متابعتها الموضوع بعد التأكد من صحة التسجيل التصويري.

وقال عضو اللجنة، النائب عن التيار الصدري حاكم الزاملي بعد أن تسلم من (المدى) نسخة من التصوير، "سنتابع الموضوع وبدقة من خلال الجهات الرسمية في وزارة الداخلية كدائرة الشؤون ووكالة المعلومات ومكتب المفتش العام". وتابع في تصريح لـ(المدى)، "حتى وان كانت السيدة مدانة بأشد الجرائم فلا يحق لأعضاء السلطة التنفيذية استخدام الضرب وكيل الشتائم في التحقيق".

وتوعد الزاملي المتورطين بهذه الفعلة في حال ثبوتها بمحاسبتهم وفق القوانين ومعاقبتهم كي لا تكرر مثل هكذا حالات في مراكز الشرطة".

وخلص القيادي الصدري "سنبلغ (المدى) بالإجراءات كافة التي ستتخذ بحق المتورطين في مثل هكذا قضايا".

المواقف ذاتها اتخذتها اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد بعد أن وردت معلومات لـ(المدى) بأن الحادثة حصلت في العاصمة، وشددت على أنها ستتخذ إجراءات للحد من هذه الخروق. رئيس اللجنة عبد الكريم ذرب أفاد في تصريح لـ(المدى) أمس بـ"أننا لم نسمع بهذا التسجيل حتى اللحظة وتلقينا المعلومة منكم وسنعمل باعتبارنا جهة رقابية في العاصمة على متابعتها جيدا لمعرفة كيفية وقوعها ومكانها ومحاسبة المقصرين". غير أن ذرب شدد على "أن اتخاذ الإجراءات تطول في مثل هكذا قضايا وبالتالي لا يمكن إعطاء وعود قريبة لتقصي الحالة".

ولم تبد لجنة حقوق الإنسان استغرابا عن حالة الانتهاك التي تعرضت لها السيدة، وشددت على أنها امتداد لسلسلة من خروق تشهدها المعتقلات ومراكز التوقيف بسبب غياب الإستراتيجية الأمنية.

مقرر لجنة حقوق الإنسان حيدر الملا قال "إن ما حدث في احد السجون يدل على صحة مطالبتنا السابقة بأن تكون هناك وقفة جادة من قبل مجلس الوزراء والبرلمان لتطهير الأجهزة الأمنية والارتقاء بأدائها واعتماد معايير حقوق الإنسان".

وتابع الملا في تصريح لـ(المدى) "حذرنا في وقت سابق من أن هناك ممارسات تحدث في السجون يندى لها الجبين لا تتناسب مع مبادئ حقوق الإنسان وطموحات العراقيين"، مشددا على ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال المناهج وطرق التدريس والبرامج الحكومية".

وعن دور وزارة الداخلية في الحد من هذه الانتهاكات، قال مقرر لجنة حقوق الإنسان "إنها المتهمة الأولى وأجهزتها أو تلك المرتبطة بوزارة الدفاع أو القائد العام للقوات المسلحة بممارسة هذه الانتهاكات".

وعلل الملا استمرار الانتهاكات في مراكز التوقيف بـ "استمرار إدارة الوزارات الأمنية بالوكالة"، موضحا أنه "ليس هناك إستراتيجية واضحة في التعامل مع الملف الأمني"، وأضاف "صحيح أن الدستور ينص على أن رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة لكن القائد لا يعمل بمفرده، بل يجب أن تكون هناك قيادة تضع رؤية في معالجة الملف الأمني والانتهاكات التي تحصل في المعتقلات". ويرى الملا انه "في ظل استئثار المالكي بالوزارات الأمنية فأن حصول مثل حادثة هذه السيدة سمة طبيعية في مراكز التوقيف".

وخلص مقرر لجنة حقوق الإنسان إلى انه "عندما نسجل هكذا ملاحظات ونبلغ وزارة الداخلية بها لا نجد أجوبة مقنعة لها وتعلقها على شماعة الإرهاب ومواجهة الجرائم وبالتالي فأنها ترى حصول هذه الانتهاكات مسالة طبيعية".

الداخلية: تنظيم (نسور الجنة) الإرهابي وراء تفجيرات التاجي

كشفت وزارة الداخلية، أمس أن مجموعة جديدة تابعة لتنظيم القاعدة تسمى "نسور الجنة" تقف وراء استهداف سجن التاجي بسيارة مفخخة يوم أول من أمس الاثنين، مؤكدة أن العملية كانت محاولة لاقتحام السجن وتهريب السجناء، فيما أشارت إلى أن الحصيلة الأولية للحادث بلغت ٤١ قتيلا وجريحا بينهم عناصر امن.

وقالت الوزارة في بيان صدر ،أمس، وحصلت (المدى) على نسخة منه، إن "التحقيقات الأولية في التفجير الذي استهدف سجن التاجي بسيارة مفخخة يقودها انتحاري، تشير إلى أن مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة العاملة في شمالي بغداد وبعض قرى صلاح الدين، تطلق على نفسها نسور الجنة، تقف وراء الحادث"، مؤكدة أن "المجموعة كانت تهدف إلى اقتحام السجن وتهريب السجناء".

□ بغداد/ المدى

وأضاف البيان أن "أجهزة الوزارة وبالتعاون مع حراس السجن تمكنت من منع السجناء من الهروب"، مؤكداً أن "عدد شهداء التفجير ارتفع إلى ١٣ شخصاً بينهم تسعة من حراس السجن الذين تفحمت جثثهم وأربعة مدنيين من المراجعين وإصابة ٢٨ شخصا في حصيلة اولية".

وشهد سجن التاجي أمس الأول الاثنين تفجير سيارة مفخخة يقودها انتحاري بالقرب من بوابته مما أسفر عن مقتل ٢٠ شخصاً بينهم ١١ من عناصر القوات الأمنية وإصابة ٢٦ آخرين بحسب مصدر عسكري، فيما أكدت قيادة عمليات بغداد على لسان المتحدث باسمها اللواء قاسم عطا، أن ١١ شخصاً قتلوا وأصيب ١٧ آخرون في حصيلة أولية للتفجير.

يذكر أن العاصمة بغداد، شهدت الاثنين، مقتل وإصابة خمسة أشخاص بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب بتفجير استهدف مبنى مجلس النواب العراقي، كما قتل ضابط في الجيش العراقي وأصيب ثان لدى استهداف دوريتهما بعبوة ناسفة جنوب غرب بغداد، وأصيب مدير عام في وزارة البيئة بهجوم بأسلحة كاتمة غرب بغداد، فيما اعتقلت الأجهزة الأمنية شبكة من ستة أشخاص اعترفوا بقتل ستة مدنيين وتنفيذ ١٧ عملية خطف شرق بغداد، كما أصيب قائد صحوة قضاء الطارمية وأربعة أشخاص بهجوم مسلح استهدف منزله شمال العاصمة بغداد.

وفي سياق متصل أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، أمس بأن سبعة أشخاص غالبيتهم مطلوبون بتهم "إرهابية" وجنائية اعتقلوا في سلسلة عمليات دهم بمناطق متفرقة من المحافظة. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوات من الشرطة شنت، صباح أمس، عمليات دهم وتفتيش في مناطق ناحية أبي صيدا وناحية جلولاء وناحية اعتقلت خلالها سبعة أشخاص بينهم خمسة مطلوبين للقضاء العراقي، أحدهم وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوات الأمنية اقتادت المعتقلين إلى أحد مراكز الاحتجاز الأمني لإجراء التحقيق معهم".

فيما أعلنت وزارة الداخلية، أمس عن اعتقال تسعة أشخاص ينتمون لتنظيم القاعدة شمال الكوت، مشيرة إلى أن بعضهم متورطون بتفجير سوق شعبية قبل نحو أربع سنوات.

ونقلت الداخلية عن قائمقام قضاء العزيزية علي هليل قوله في بيان حصلت (المدى) على نسخة إن "قوة أمنية نفذت، صباح اليوم (أمس)، عملية أمنية في منطقة الشجيرية واعتقلت تسعة مطلوبين من تنظيم القاعدة"، وفي محافظة بابل ذكر مصدر قضائي أن المحكمة الجنائية أصدرت حكما بالإعدام بحق قيادي بارز في تنظيم القاعدة على خلفية تفجير معمل نسيج الحلة في أيار ٢٠١١. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "المحكمة الجنائية الأولى في محافظة بابل أصدرت، أمس حكما بالإعدام بحق المدعو ريس شنيار لإدانته بالتفجيرات التي استهدفت، في ١٠ أيار الماضي، معمل النسيج في مدينة الحلة، وسط المحافظة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه أن "الحكم صدر بعد ثبوت الأدلة القطعية ضد المدان"، لافتا إلى أن "المدان قيادي بارز في تنظيم القاعدة".

وفي تطور آخر أعلنت شرطة محافظة نينوى، الثلاثاء، عن اعتقال ١٢ مطلوباً بتهمة "الإرهاب" أحدهم يحمل هوية مزورة تعود لمجلس الوزراء، معتبرة أن وضع مدينة الموصل الأمني في تحسن حالياً مع تراجع أعمال العنف، مؤكدة أن تهريب الأسلحة أصبح عكسياً من العراق إلى سوريا.

وقال قائد الفرقة الثالثة للشرطة الوطنية في محافظة نينوى اللواء الركن مهدي الغراوي خلال مؤتمر صحافي، عقده أمس، وحضرته (المدى) إن "الوضع الأمني في مدينة الموصل مستقر حالياً قياساً بالمحافظات الأخرى بتراجع أعمال العنف فيها نتيجة تعاون المواطنين من أهالي الموصل"، مبيناً أن "الوضع أفضل بدليل كانت الأسلحة تهرب من خارج العراق إلى داخله وحاليا الوضع أصبح عكسياً إلى سوريا".

وأضاف أن "الفرقة الثالثة اعتقلت مؤخراً، ١٢ مطلوباً متورطين بأعمال عنف وتفجيرات واغتيالات، استهدفت القوات الأمنية والمواطنين، ومنهم من يحمل هويات مزورة أحدها تعود لفوج حماية رئاسة الوزراء"، مؤكداً "العثور على كميات كبيرة من الأسلحة والاعتدة والقنابل منها ضبط معمل لإنتاج وتصنيع الأحزمة والعثور على ١٠٩ عبوات لاصقة تستخدم بشكل وأسلوب جديد وللمرة الأولى كأحزمة ناسفة".

وأكد الغراوي "جاهزية القوات الأمنية في الموصل لتسلم الملف الأمني بالكامل بعد الانسحاب الأميركي"، مؤكداً أن "عدد المتقدمين حاليا للانتساب إلى الشرطة الوطنية في المحافظة بلغ ١١٥٠ شخصاً".

اجتماع سابق بين لجان برلمانيةوقادة امنيين (أرشيف)

■ زيباري يبحث مع السفير الأميركي العلاقات الثنائية

بحث وزير الخارجية هوشيار زيباري والسفير الأميركي في العراق جيمس جيفري العلاقات الثنائية بعد الانسحاب الأميركي وتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

وذكر بيان للوزارة أنه جرى خلال اللقاء بحث العلاقات العراقية. الأميركية بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام، وخطط وبرامج الحكومتين لتفعيل اتفاقية الإطار الإستراتيجي وتفعيل لجان التنسيق المشتركة حول التعاون السياسي والدبلوماسي والطاقة والتجارة والخدمات والتربية والتبادل الثقافي والتعاون القضائي. واضاف البيان: جرى ايضا البحث في تنظيم علاقة السفارة والقنصليات الأميركية مع الحكومة في المرحلة الانتقالية، وبحث الاستعدادات والتحضيرات للقاءات الثنائية بين الجانبين وزيارة رئيس الوزراء نوري المالكي المقبلة إلى واشنطن.

■ العراقية تؤيد طاولة المجلس الإسلامي الأعلى

أكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أن قائمته تؤيد أي مسعى للحوار لإخراج العراق من أزماته بمشاركة الكتل السياسية ولكن بضمانات تنفيذ كل قرارات تلك الاجتماعات لكي تكون الحوارات جادة وقادرة على حل تلك الأزمات.

وقال عاشور إن دعوة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم لعقد طاولة مستديرة لإخراج البلاد من أزماته تأتي في وقت مناسب بعد اقتراب الانسحاب الأميركي من العراق لصياغة رؤية جديدة لإدارة العراق ومواجهة الأزمات التي قد تدفع بالعراق إلى نهايات غير محمودة وغير محسوبة.

وأوضح إن الأمر المهم في عقد هكذا اجتماعات للكتل السياسية لا يتعلق بمجرد انعقاده بل بمدى الالتزام بتنفيذ ما يخرج عنه، خاصة بعد الفشل الذريع في تنفيذ اتفاقات أربيل.

■ البيضاء تطلب تدخلاً دولياً ضد تجاوزات الكويت

طالب النائب عن الكتلة البيضاء عزيز شريف المياحي الأمم المتحدة بالتدخل العاجل لإيقاف تجاوزات الكويت على حقول النفط العراقية. وقال المياحي: على الأمم المتحدة أن تتدخل فورا لإيقاف التجاوزات الكويتية المستمرة على حقول النفط العراقية والتي بلغ بها الحد قيام الكويت بحفر أكثر من ٨٠٠ بئر نفطية على الحدود العراقية، مقابل حفر ٧ آبار فقط في الجانب العراقي.

وأضاف: أن الكويت تقوم بسرقة النفط العراقي بشكل متواصل على مرأى ومسمع من العالم وبالتعاون مع دول كبرى تتستر على سرقاتها. وتابع على الحكومة الكويتية أن تأخذ بنظر الاعتبار العلاقات الأخوية بين البلدين وأن تدرك جيدا أن هذه التصرفات اللامسؤولة ستنعكس سلبا على هذه العلاقات، وهذا مالا نتمناه.